اقتصاد

الجزائر: إجراءات حمائية على واردات الحديد

الجزائر ـ **محمد وائل**

فرضت السلطات الجزائرية إجراءات حمائية جديدة على واردات من منتجات الحديد والصلب تضاف إلى قائمة بمئات السلع والبضائع الممنوعة من دخول البلاد منذ سنوات، في إطار خطط حكومية لترشيد الإنفاق وكبح الاستيراد وتزيف النقد الأجنبي ودعم الإنتاج المحلي. وجاء الكشف عن هذه التدابير الجديدة عبر برقية للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية (حكومية) مؤرخة في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، اطلعت عليها «العربي الجديد»، مشيرة إلى أن الإجراء جاء بطلب من وزارة التجارة وترقية الصادرات. وورد في البرقية، الموجهة للبنوك والمصارف المعتمدة في عموم الجزائر، أنه اعتبارا من تاريخ إصدار البرقية، لم يعد مسموحا إجراء عمليات التوطين البنكي المتعلقة باستيراد بعض منتجات الحديد والصلب الموجهة للبيع على حالتها (الاستخدام المباشر لها)، أو تلك المخصصة لعمليات التحويل المعدني. والتوطين البنكي هو عملية تسجيل لدى أحد البنوك داخل البلاد تقضي بالموافقة على تحويل العملة الصعبة (النقد الأجنبي) إلى الخارج من طرف المستورد، لصالح الجهة المصدرة. وتفرض السلطات الجزائرية إجراءات مشددة منذ عدة سنوات على عمليات منح النقد الأجنبي للمستوردين من طرف البنوك والمصارف، في إطار إجراءات حكومية لترشيد النفقات وتحجيم الواردات ومحاربة تضخيم فواتير الاستيراد، بدأت في عهد الرئيس الأسبق، الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وتعززت منذ الولاية الأولى للرئيس الحالي عبد المجيد تبون.

وحظرت الجزائر بموجب ذلك استيراد معظم الخضر والفواكه ومواد، ومستحضرات التجميل والمواد الغذائية المصنعة محليا، ومواد بناء مختلفة على غرار الإسمنت وحديد التسليح، كما فرضت رسوما بلغ بعضها 200% على بعض المنتجات التي وصفت بـ «الكمالية» لصرف اهتمام المستوردين عن جلبها. وفي إطار هذه الإجراءات المشددة على النقد الأجنبي، يستفيد المواطن فقط من مبلغ زهيد من النقد الأجنبي من البنوك يقدر بـ 110 يورو على الأكثر سنويا، في إطار ما يعرف بـ «المنحة السياحية».

بالعودة إلى الإجراءات الحمائية الجديدة للحكومة الجزائرية، أوضحت البرقية أن عمليات الاستيراد والتوطين البنكي التي جرت قبل تاريخ الإعلان عن هذه التدابير لاستيراد بعض منتجات الحديد والصلب، غير معنية بهذه التدابير ويمكن استكمالها بشكل عادي. وإجمالا شملت إجراءات المنع 16 منتجا من مشتقات الحديد والصلب، من بينها منتجات مدرفلة مسطحة من الحديد أو الصلب أو سبائك الصلب، وقطع الحديد أو سبائك الصلب غير الفولاذية، وقضبان الأسلاك من سبائك الصلب، والأنابيب والقطع من الحديد أو الفولاذ. كما شملت الإجراءات الحمائية الجديدة معدات الرش الزراعي ومحطات الري الحديدية، والإطارات الحديدية والفولاذية المستعملة في عمليات البناء المختلفة على غرار الجسور والأبراج وهوائيات الإشارة الهاتفية والأسقف والأبواب والنوافذ، فضلا عن البناءات الجاهزة.

(Getty)

كوريا الجنوبية تدعم صناعة الرقائق

قالت وزارة المالية في كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، إن الحكومة ستقدم قروضًا منخفضة الفائدة ودعمًا آخر بقيمة 8,8 تريليونات وون (6,45 مليارات دولار) لصناعة أشباه الموصلات، بحلول العام المقبل، في محاولة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المتقدم. ويعد هذا جزءا من تنفيذ خطط حزمة الدعم الشاملة التي تبلغ قيمتها 26 تريليون وون التي أعلن عنها الرئيس الكوري يون سيوك-يول، في يونيو/حزيران الماضي، لهذه الصناعة التي تعد إحدى الصناعات الحيوية الكورية، وسط احتدام المنافسة العالمية. ووفقًا للخطة، ستخصص الحكومة 4,7 تريليونات وون بحلول عام 2025، من خلال قروض منخفضة الفائدة للشركات المصنّعة للرقائق، وبرامج تمويل مصممة لمساعدة الشركات المعتمدة على تصميم الرقائق بدون تصنيع وشركات مواد الرقائق، من أجل تعزيز المنظومة الإجمالية للصناعة.

لقطات

7 إصابات بحريق مصفاة نفط في إيران

نشب فجر أمس الأربعاء حريق ضخم في مصفاة شوشتر النفطية في جنوب غرب إيران، وهو ما أدى إلى حصول أضرار فيها وإصابة ما لا يقل عن سبعة أشخاص. وقال حاكم مدينة شوشتر في محافظة خوزستان الإيرانية محسن موسوي إن «الحريق طاول مجمع بارس بترو الصناعي في شوشتر»، مضيفاً أن «التحقيقات الأولية أظهرت أن سبب الحريق هو عدم مراعاة معايير الأمان خلال شحن شاحنة بالوقود».

وتابع موسوي في تصريحات لوكالة الأنباء الإيرانية (إرنا) بأن «مصفاة شوشتر تشكل وحدة إنتاجية لمشتقات النفط»، مشيراً إلى «احتواء الحريق ونجاح جهاز الإطفاء في السيطرة عليه بعد ساعات من اندلاعه». وبمجرد وقوع الحريق، استذكر البعض على شبكات التواصل تهديدات إسرائيل ضد المنشآت النفطية الإيرانية.

نقابة أطباء الأردن ترفع أسعار الفحص 60%

رفعت نقابة الأطباء في الأردن الأجور الطبية (رسوم الفحص لدى الأطباء) بنسبة 60% وتصل إلى 300% لبعض الحالات، وذلك بحسب اللائحة المنشورة بالجريدة الرسمية التابعة لرئاسة الوزراء أول من أمس، ما يفيد بموافقة وزارة الصحة عليها، وسط خلاف مع شركات التأمين. ورغم حالة الجدل التي أثارتها اللائحة قبل عدة أشهر وأوقف العمل بها في يونيو/حزيران الماضي، إلا أنها اكتسبت الصفة القطعية للتنفيذ بموافقة الجهات الرسمية عليها.

وبدت حالة التوتر واضحة إبان الإعلان عن اللائحة بين نقابة الأطباء واتحاد شركات التأمين التي رأت في هذه الخطوة ارتفاعاً كبيراً في الأجور الطبية سيزيد معاناة المواطنين، وأن النقابة انفردت باتخاذ القرار من دون التشاور مع الجهات ذات العلاقة.

«بريد قطر» توقع اتفاقية مع «الشحن الجوي»

وقعت الشركة القطرية للشحن الجوي والشركة القطرية للخدمات البريدية «بريد قطر» اتفاقية تعاون بينهما؛ لتعزيز شراكتهما الاستراتيجية في الأنشطة البريدية ونقل البريد من مدينة الدوحة وإليها. وتهدف الاتفاقية إلى تلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفقاً لمعايير الاتحاد البريدي العالمي، وتؤكد التزام الطرفين بتعزيز البنية التحتية اللوجستية، وضمان التنسيق السلس والفعال في نقل وتسليم الشحنات البريدية. وتشمل الاتفاقية الجديدة الأسعار التنافسية المصممة خصيصاً للشحنات البريدية التي تنقلها القطرية للشحن الجوي لصالح بريد قطر، المزود الوطني للخدمات البريدية في قطر. وجرى التوقيع بحضور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبريد قطر فالح محمد النعيمي، والرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية بدر محمد المير.

عن «ساندويتش» أحمد أبو الغيط المعجزة

مصطفى عبد السلام

ترك الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، التعليق على ملفات غاية في الأهمية، مثل الأمن القومي العربي المهدد، والعربدة الإسرائيلية، وحرب الإبادة ضد أهالي غزة، ومحاولة إسرائيل تغيير معالم المنطقة، وحروب وحرائق الشرق الأوسط خاصة في فلسطين ولبنان، والمواجهة المرتقبة بين إيران وإسرائيل، وكذا الحروب في السودان واليمن وسورية.

ترك كل تلك الكوارث العربية وتفرّغ للحديث عن سعر «الساندويتش» ومقارنة أسعاره بين مصر والولايات المتحدة، وراح يبرر معاناة المصريين ويردّ على شكواهم المتعلقة بقفزات الأسعار، وحتى عندما تحدّث عن قضية التضخم، فإنه تطرّق إليها، ليس من باب تهديد الظاهرة الخطيرة للأسر والعملات والمدخرات العربية، ولكن حتى يبعث رسالة أن العالم كله يعاني من التضخم. أبو الغيط قال في حديث تلفزيوني قبل أيام: «الأسعار في بريطانيا والولايات المتحدة مرتفعة، التضخم مخيف، أنا لما بروح نيويورك بشتري الساندويتش بـ16 دولارا، أي 800 جنيه. أنا هنا في مصر بشتري ساندويتش فول رائع في مصر الجديدة بـ15 جنيه بس». مؤقتاً سأترك الكتابة عن مخاطر الأمن القومي العربي، وتداعيات الحرب في فلسطين ولبنان. وسأخصص مقال اليوم للرد على كلام أبو الغيط، الذي أرى أنه استخفاف بالعقول، وذلك بعدة حقائق:

أولاً: ثمن «الساندويتش» في الولايات المتحدة يعادل أقل من أجر نصف ساعة عمل فقط، حيث إن أجر ساعة العمل الواحدة يتجاوز 32,75 دولاراً. واعتباراً من 8 إبريل الماضي، بلغ متوسط الأجر 28,16 دولاراً للساعة. وبالتالي، فإن شراء وجبة واحدة بـ18 دولاراً، لا يمثل أي مشكلة للأميركي، لأن أجر عمل لمدة يوم واحد يمكنه من شراء 20 وجبة.

ثانياً: وفقاً لأحدث الأرقام الأميركية، فإن متوسط الراتب الشهري في الولايات المتحدة هو 5677 دولاراً، أو 68,124 ألف دولار سنوياً، علاوة على حوافر أخرى. وبحسبة بسيطة، فإن راتب الأميركي في شهر يعادل 300 ألف جنيه.

ثالثاً: أبو الغيط يعرف أكثر من غيره أنه لا يجوز مقارنة الوضع في مصر بمثيله في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، لأنه لا وجه للمقارنة أصلاً، ولا يجوز المقارنة بين رواتب هزيلة تدور حول 100 دولار شهرياً كما هو الحال في مصر، ورواتب يقترب من ستة آلاف دولار، كما في الولايات المتحدة وربما أكثر لغالبية الوظائف.

رابعاً: يبدو أن تحديثات أبو الغيط بشأن أرقام التضخم في العالم قديمة جداً، فالتضخم حالياً ما بين 2 و3% في الاقتصادات الكبرى، في حين تجاوز المعدل في مصر 26%. ومن هنا، فإن وصف أبو الغيط التضخم في أميركا وبريطانيا بأنه مخيف جداً هو كلام غير دقيق.

أسواق إسلام أباد مغلقة قسراً خلال قمة تجارية

إسلام أباد ـ **العربي الجديد**

أصابت إجراءات حكومية في باكستان لتأمين قمة منظمة شنغهاي للتعاون، التي تستضيفها إسلام أباد، الأسواق والمتاجر بالشلل بعد إغلاقها قسرياً، ما أربك الكثير من الأسر التي وجدت نفسها من دون تأمين احتياجاتها من الطعام وذكرت صحيفة داون الباكستانية في تقرير لها، أمس الأربعاء، أن إغلاق إدارة العاصمة والشرطة جميع المراكز التجارية في إسلام أباد خطوة غير مسبوقة، حيث طاولت جميع المحلات التجارية والمطاعم والمخابز ومحلات الألبان واللحوم والدواجن والبقالة والخضروات، ولم يبق مفتوحاً سوى المراكز الطبية ومحطات الوقود. وأشارت إلى أنه بسبب الإغلاق المفاجئ، لم يتمكن عدد كبير من الناس من الحصول على مواد صالحة للطعام. ولفتت إلى أن بعض أصحاب المتاجر رفضوا الإغلاق، يوم الثلاثاء، إلا بعد أن يقدم لها عناصر الشرطة أوامر مكتوبة بذلك، ما دفع الشرطة إلى اعتقالهم. وفي الوقت نفسه، أغلقت شرطة العاصمة أيضاً طرقاً مختلفة في العاصمة. وبدأت عطلة مدتها ثلاثة أيام، اعتباراً من الاثنين الماضي، في إسلام أباد ومدينة روالبندي القريبة.

وانعقدت قمة منظمة شانغهاي للتعاون، أمس الأربعاء، حيث اجتمع القادة والمسؤولون من الدول الأعضاء لمناقشة كيفية تعزيز التعاون الأمني والعلاقات الاقتصادية.

وبدأ اجتماع رؤساء مجلس منظمة شنغهاي للتعاون بتصريحات افتتاحية من زعيم الدولة المضيفة، رئيس وزراء باكستان، شهباز شريف، الذي تكافح حكومته واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية وتواجه اضطرابات أمنية واسعة. وتأسست المنظمة في عام 2001، من قبل الصين وروسيا لمواجهة التحالفات الغربية. ومن بين الأعضاء الآخرين، إيران والهند وباكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

ودعا رئيس الوزراء الباكستاني خلال القمة التي تشارك فيها 12 دولة، إلى توسيع مبادرة الحزام والطريق الصينية المعروفة باسم «طريق الحرير» لتعزيز التعاون الإقليمي. وقال: « يجب التوسع في المشاريع الرئيسية، مثل مبادرة الحزام والطريق، الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان وممر النقل الدولي، شمال-جنوب». وأضاف أن منظمة شنغهاي تمثل 40% من تعداد سكان العالم، موضحا أن المنظمة لديها إمكانية لتعزيز التقدم العالمي.

حال وناس

السفر مشياً في غزة

الاحتلال يتعمد تدمير وسائل النقل... ويمنع دخول الوقود

اضطر الكثير من الفلسطينيين، ولا سيما النازحين في غزة، إلى قطع مسافات طويلة والسفر من مدينة إلى أخرى مشياً على الأقدام، بسبب تدمير الاحتلال الفلسطيني لوسائل النقل ومنع إدخال الوقود

غزة ـ **علاء الحلو**

يضطر الفلسطينيون في قطاع غزة إلى قطع مسافات طويلة مشياً على الأقدام بفعل الأزمة الحادة في وسائل النقل والمواصلات نتيجة التدمير الإسرائيلي الممنهج للبنية التحتية، ونفاد الوقود والبدائل اللازمة لتحريك السيارات والعربات والشاحنات المخصصة لنقل المواطنين. ويتسبب الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر الحدودية منذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، في نقص مختلف المواد الأساسية، وأبرزها منتجات الوقود من بنزين وسولار وغيرها، وقد زادت حدة الأزمة بعد اجتياح مدينة رفح منتصف العام الماضي، وصولاً إلى الإغلاق التام الذي يخضع له القطاع منذ بداية شهر أكتوبر الحالي بحجة الأعياد اليهودية.

توقف معظم وسائل النقل

دفع النقص الحاد في مشتقات البترول التي يمنع الاحتلال إدخالها منذ بداية العدوان الفلسطينيين إلى الاتجاه نحو بدائل أقل جدوى لتحريك عرباتهم، عبر تحويل محركات العربات للعمل عبر غاز الطهو، أو زيت القلي، إلا أن منع إدخال تلك البدائل ضاعف من أسعارها وزاد من عبء مشياً على الأقدام، أو انتظار فرصة أخرى قد يحظى بها بعد وقت طويل من الوقوف تحت أشعة الشمس. ويقول الفلسطيني أسامة زايد إنه يعاني منذ بداية الحرب من عدة أزمات، أبرزها أزمة التنقل، بسبب ارتفاع أسعارها، وتحديداً مع كل عملية نزوح، إلى جانب النقص الشديد في أعداد العربات، الأمر الذي يزيد من تعقيد الواقع المتأزم أصلاً بسبب الأوضاع الاقتصادية.

ويشير زايد لـ «العربي الجديد» إلى أن النقص الشديد في وسائل النقل دفعه إلى الركوب على الكارات التي تجرها الدواب، وعلى الشاحنات المخصصة لنقل المياه والخضار. ويقول: «على الرغم من خطورة تلك الوسائل إلا أن أسعارها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والبدائل، فيما بتنا نفتقدها جراء توقف معظمها عن العمل».

ويبين زايد أن النقص في وسائل المواصلات بات يدفعه إلى إلغاء العديد من التحركات، وتحديداً المشاوير البعيدة التي تحتم عليه ركوب وسيلة نقل غير متوافرة، والاكتفاء بالمهام القريبة، والتي يمكنه العودة منها مشياً على الأقدام في حال عدم مصادفة وسيلة نقل، مضيفاً: «أصبحنا نحسب حساباً لكل شيء، وقد باتت التأثيرات السلبية للعدوان تتحكم حتى في مشاويرنا».

مصاعب نقل الأحمال الثقيلة

بدوره، يوضح الفلسطيني سليمان النواتي، الذي وقف على المفترق المؤدي إلى سوق دير البلح الشعبي وسط قطاع غزة بعد شراء حزمة أخشاب لتدعيم خيمته، أنه لم يتمكن من ركوب وسيلة نقل بسبب الشح الشديد، إلا أنه مجبر على مواصلة الانتظار بسبب ثقل حمله وعدم قدرته على نقله مشياً على الأقدام.

ويشير النواتي لـ «العربي الجديد» إلى صعوبة التنقل منذ بداية العدوان بسبب نقص الوقود والاعتماد على بدائل مكلفة وتسبب الأعطال في العربات على مدار الأيام، كذلك تُحسب تلك التكاليف على الراكب، على الرغم من عدم الراحة أو الأمان خلال الطريق بفعل الحمل الزائد وعدم توازن العربات وملحقاتها. ويقول السائق الفلسطيني جعفر مهاوش، إنه توقف عن العمل لفترة طويلة منذ بدء العدوان بسبب نفاد الوقود وزيت السيارات والغلاء الجنوني في أسعار قطع الغيار والبناشر (ثقوب الإطارات)، إلا أنه اضطر إلى العمل مجدداً نتيجة عدم توافر أي مصدر دخل آخر يمكنه توفير متطلبات أسرته المكونة من خمسة أفراد.

ويبين مهاوش لـ «العربي الجديد» أنه أجبر على اتخاذ قرارات قاسية لمواصلة العمل ومواءمته وفق المستجدات التي فرضها العدوان المتزامن مع الغلاء في كل شيء، حيث اضطر إلى خلط السولار بزيت القلي للتخفيف من أسعاره المرتفعة التي تجاوزت عشرة أضعاف السعر الطبيعي، علاوة على تركيب مقطورة استأجرها لزيادة عدد الركاب، على الرغم من الآثار السلبية لتلك الخلطات التي تضعف المحرك وتؤثر بالعمر الافتراضي لسيارته. ويلفت مهاوش إلى العديد من الأسباب الإضافية التي تدفعه

> المواطنون يعانون من تكسير الشوارع وقلة البدائل

نازحون فارون من العدوان يسيرون على الأقدام مسافات طويلة وهم يحملون أمتعتهم (فرانس برس)

وبقية السائقين إلى التوقف عن العمل، على الرغم من أهميته، ومنها الازدحام الشديد بسبب ضيق الشوارع جراء تكدس خيام النازحين، وتكسير الشوارع الذي يؤدي إلى العديد من الأعطال، في ظل النقص الشديد بقطع الغيار أو تضاعف أسعارها بشكل غير مسبوق، في الوقت الذي لا يمكن للسائق مواصلة زيادة الأسعار بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعاني منها الجميع.

مصاعب في توفير الوقود

وتتركز الأزمة بشكل واضح على المفترقات العامة وجوانب الشوارع الرئيسية ومداخل الأسواق التي تشهد تجمهر المواطنين المنتظرين لوسيلة نقل، بينما يتهافت الجميع على العربات التي باتت تحمل ضعف قدرتها الاستيعابية، إلى جانب تركيب المقطورات الحديدية والخشبية خلفها بغرض نقل أكبر عدد ممكن، فيما يضطر من لم يحالفه الحظ إلى إكمال طريقه

> المواطنون يعانون من تكسير الشوارع وقلة البدائل

استثمار

دول الخليج تنسج تحالفات اقتصادية جديدة

مسقط ـ **كريم رمضان**

تواصل دول الخليج العربية مفاوضاتها التجارية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وأميركا الجنوبية (ميركوسور)، في إطار سعيها لإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة وتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي وتنويع شراكاتها التجارية بما يتماشى مع خطط التنمية المستدامة والتوسع الاقتصادي الإقليمي والدولي. وفي هذا لإطار، انعقدت جولة أولى من المفاوضات بين دول الخليج وإندونيسيا في سبتمبر/أيلول الماضي، حيث تم التركيز على ملفات رئيسية مثل التجارة والاستثمار، إلى جانب التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة.

وتضم رابطة آسيان عشر دول آسيوية مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وببلغ إجمالي ناتجها المحلي حوالي 3,65 تريليونات دولار، ما يجعلها سادس أكبر اقتصاد في العالم، بينما يمثل تكتل ميركوسور، الذي يضم الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي، نحو 76% من الناتج المحلي الإجمالي لأميركا اللاتينية، ويضم أكثر من 250 مليون نسمة. وتتضمن المفاوضات تسهيل تدفق السلع والخدمات والاستثمار بين الأطراف، وكذلك التعامل مع التحديات الجمركية والمعوقات الفنية الأخرى، كما تشمل النقاشات تطوير التجارة الرقمية، والمعالجات التجارية، وتدابير الصحة النباتية، وتعزيز الشفافية في القواعد الاقتصادية. يؤكد الخبير الاقتصادي رائد المصري، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو توسيع نطاق تحالفاته واتفاقياته مع التكتلات الاقتصادية الكبرى حول العالم،

> التعاون مع التكتلات يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي لدول المنطقة

وتتطلب هذه العملية تفعيل المفاوضات لتبادل المعلومات والبيانات ومناقشة التحديات وتبادل الفرص التجارية بين الأطراف المشاركة، بهدف بناء الثقة والشراكة بعد تحديد مجالات التعاون والتنسيق المشترك. ويلفت المصري، في هذا الصدد، إلى أن ميركوسور يمثل تكتلاً اقتصادياً مهماً يضم أكثر من 250 مليون نسمة بناتج إجمالي كبير، أما رابطة آسيان فتمثل سوقاً اقتصادية واسعة وواعدة تضم دولاً نشطة ومتطورة مثل إندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند، بعدد سكان يبلغ حوالي 700 مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يتجاوز ثلاثة تريليونات دولار. وتهدف الاتفاقيات مع هذه التكتلات الاقتصادية إلى ضمان سهولة التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والتقنيات، إضافة إلى تيسير الإجراءات الجمركية، ويرى المصري أن هذا التوجه يعود بفوائد كبيرة على دول الخليج، مؤكداً أهمية خلق مناطق حرة واسعة في العالم بعيداً عن أي هيمنة أو قيود تفرضها أي دولة.

المغرب

رسائل متشائمة من الأسر قبل إعلان الموازنة

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

تبعث الأسر في المغرب إلى الحكومة التي تستعد للكشف عن مشروع موازنة العام المقبل، برسائل متشائمة حول تطور مستوى معيشتها ووضعيتها المالية والبطالة وتمثلها لأسعار السلع الغذائية. ويتجلى من نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط، أمس الأربعاء، أن مؤشر ثقة الأسر لم يتحسن في الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالفصل الذي سبقه. وقد صرحت 54,9% من الأسر بأن إيراداتها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 42,2% من الأسر مدخراتها، أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من إيراداتها 2,9%. ويفيد بحث المندوبية الذي أجرى في الربع الثالث من العام الجاري، بأن 53% من الأسر صرحت بأن وضعيتها المالية تدهورت في الاثني عشر شهراً الماضية، حيث لم تتعد نسبة تلك التي أكدت تحسّن وضعيتها 4,6%.

ولم تتجاوز نسبة الأسر التي تلمس في نفسها قدرة على الادخار في الاثني عشرة شهراً المقبلة 10,9%، مقابل 89,1% من الأسر تؤكد تعذّر ذلك. وقد صرح 80,6% من الأسر بتدهور مستوى المعيشة في الاثني عشرة شهراً السابقة، فيما لا تتعدى نسبة الأسر التي تقر بتحسّن مستوى معيشتها 4,6%. ولا تتخلى الأسر عن تشاؤمها حول رؤيتها لتطور البطالة، حيث تتوقع 82,2% ارتفاع معدلها في الاثني عشر شهراً المقبلة. ورغم توقع مؤسسة مثل بنك المغرب المركزي انخفاض معدل التضخم في العام الحالي إلى 1,3%، مدفوعاً بتراجع أسعار الغذاء، إلا أن الأسر تواصل إبداء ضيقها مما تعتبره ارتفاعاً في أسعار الغذاء. فقد توصل استطلاع رأي الأسر من قبل المندوبية السامية للتخطيط، إلى أن 97,5% من الأسر تؤكد ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الاثني عشر شهراً الماضية، وهي نسبة تصل إلى 84,4% عند سؤال الأسر حول توقعاتها لتطور تلك الأسعار في الاثني عشر شهراً المقبلة. ويؤكد الخبير في المالية العمومية، محمد الرمجي، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أنه يفترض أن يتضمن مشروع موازنة العام المقبل، الذي ينتظر أن يُعرض على البرلمان في الأسبوع المقبل، تدابير لتحسين القدرة الشرائية للأسر وينتظر أن تفي الحكومة بالتزامها بإصلاح الضريبة على الدخل، بما يساعد على تصحيح ما شابها من اختلالات، على اعتبار أن الضغط الجبائي يتحمله الأجراء والموظفون.

ويُراد من وراء إعادة النظر في الضريبة على الدخل، دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية، خاصة أن تلك الضريبة تمثل نحو 2,3 مليون من الأسر، الممثلة في أجراء القطاع الخاص والموظفين الحكوميين.

80,6% من الأسر يتدهور مستوى المعيشة (Getty)

تحقيق

شبح إغلاق الحدود

أسواق لبنان تخشى عرقلة الاستيراد وشح السلع

تتزايد مخاوف اللبنانيين من إغلاق الحدود والمعابر، نظراً لاعتماد البلاد بشكل شبه كامل على استيراد المواد الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود، وفي ظل ضعف الإنتاج المحلي، يخشى اللبنانيون من شح السلع الأساسية، وارتفاع الأسعار أكثر، مما يعزّز احتمالات دخول البلاد في موجة تضخم غير مسبوقة.

بيروت ـ **أندريا الشوفي**

يعيش اللبنانيون في ظل أجواء من القلق والترقب، مع تصاعد المخاوف من إغلاق الحدود، وتوقف عمليات الاستيراد، نتيجة العدوان الإسرائيلي. ونظراً لاعتماد لبنان، بشكل شبه كامل، على استيراد المواد الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود، فإن أي تعطل في سلاسل التوريد يهدد بتفاقم الأزمة المعيشية. وفي ظل ضعف الإنتاج المحلي، يخشى اللبنانيون من شح السلع الأساسية، وارتفاع الأسعار أكثر، مما يعزّز احتمالات دخول البلاد في موجة تضخم غير مسبوقة.

ومع استمرار تدهور الليرة اللبنانية، وغياب الاستقرار المالي، تزداد المخاوف من أن يؤدي انقطاع الاستيراد إلى شلل اقتصادي كامل، خاصة أن معظم التعاملات التجارية تعتمد على الدولار. وقال رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية، هاني بحصلي، لـ «العربي الجديد» إن استيراد المواد الغذائية لا يزال مستمراً عبر مرفأ بيروت ومطار رفيق الحريري الدولي، مما يعني أن المخزون الحالي من المواد الغذائية في لبنان يكفي لأكثر من شهرين. واكد بحصلي أن هذا الوضع سيستمر طالما أن المرفأ والمطار يعملان بشكل طبيعي، مشيراً إلى أن الشحنات والبواخر تصل إلى لبنان بانتظام. وأوضح أن معبر المصنع مُغلق بسبب القصف الإسرائيلي بهدف قطع الطريق، لكن هناك معابر أخرى لا تزال مفتوحة ويمكنها تلبية الاحتياجات. وأكد أن «التهويل وإثارة الذعر بين الناس غير ضروري في الوقت الحالي»، إذ ما زالت المعابر الأخرى تعمل، ويمكن تحويل الشحنات عبر معابر شرعية أخرى بين لبنان وسوريا، مؤكداً أهمية معبر المصنع الحدودي. وفي حديثه عن مرفأ بيروت، أشار بحصلي إلى أنه في حال إغلاقه، يبقى مرفأ طرابلس جاهزاً للعمل. وأوضح أنه حتى الآن، لم تُسجَّل أي تراجعات في الإيرادات بالدولار، وأن العمليات التجارية، بما في ذلك التحويلات المالية والاستيراد والتصدير، مستمرة كالمعتاد رغم الأوضاع الأمنية. وشدد بحصلي على أن الاستيراد لا يتأثر خلال 24 ساعة فقط، فالبضائع التي تصل اليوم كانت قد طُلبت قبل شهرين. كما أشار إلى صعوبة التنبؤ بالمستقبل القريب، إذ قد تتغير الأوضاع في أي لحظة.

10

أفادت الخبيرة الاقتصادية محاسن الحلبي بأن الأضرار والخسائر في القطاعات المختلفة من الحرب تُقدّر مبدئيّاً بنحو 10 مليارات دولار، حيث تتركز الخسائر الكبرى في القطاع الزراعي.

وتيرة العمل في مرفأ بيروت

من جانبه، أفاد رئيس مجلس الإدارة ومدير عام مرفأ بيروت عمر عيتاني، لـ «العربي الجديد» بأن وتيرة العمل في مرفأ بيروت شبه طبيعية، «وقد بدأنا بتسريع عمليات إخراج السلع والبضائع من المرفأ، بالتعاون مع الجهات المعنية، وبتشديد أمني من قبل الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها الجيش اللبناني». ولا بد من الإشارة إلى ارتفاع تصنيف مرفأ بيروت الأمني عالمياً، وذلك بفضل الإجراءات المشددة التي تعتمدها الأجهزة الأمنية والجيش». وأوضح أن حركة المرفأ تأثرت بشكل عام بأزمة البحر الأحمر، وهذا التأثير انسحب على المنطقة بشكل عام. وبالإمكان الإشارة إلى تراجع بنسبة 35% إلى 40%. وأشار إلى وجود خلية أزمة عقدت اجتماعاً في هذا الإطار مع الجهات المعنية، لتسهيل عمليات إخراج البضائع دائماً بالتنسيق مع الوزارات المعنية، «وحتى اليوم، نحن قادرون على تلبية كل الخدمات والاحتياجات». وفي ما يخص خطة الطوارئ، قال: «هناك خطة طوارئ وضعتها الحكومة اللبنانية في حال حصل أمر طارئ، إلا أن التعامل بالخطة سيكون وفقاً لحجم الحدث». كما أكد وجود خطة لإجلاء الموظفين في حال حدوث أي طارئ لضمان سلامتهم، بالإضافة إلى خطة تعاون بين باقي المرافئ. أما الخبير في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد، علي حمود، فأشار في حديث خاص لـ «العربي الجديد»، إلى أن 90% من واردات لبنان تأتي من الخارج، وهو ما يشمل العديد من القطاعات التي تملك حالياً احتياطياً يكفي لثلاثة أشهر، وخاصة المواد الغذائية والأدوية والفيول المستخدم لتشغيل المعامل والمستشفيات والإدارات الأساسية، سواء بحراً أو جواً.

> تواصل الحرب يعزز احتمالات الدخول في موجة تضخم غير مسبوقة
>
> العمل في مرفأ بيروت شبه طبيعي... والمخزون كافٍ لمدة شهرين

وأوضح حمود أنه بعد مرور ثلاثة أشهر، قد يواجه لبنان أزمة في حال فرض الحصار، وعدم لجوء المواطنين إلى تخزين المواد الأساسية، لكنه أشار إلى أن التخزين قد يكون تحدياً كبيراً، خاصة مع وجود أكثر من مليون نازح في لبنان، في ظل الفقر المستشري، مما يعني أنهم لن يتمكنوا من التخزين، وسيلجؤون إلى شراء احتياجاتهم بشكل يومي أو أسبوعي. وأضاف أن فرض الحصار قد يؤدي إلى أزمة في سعر صرف الليرة، نظراً إلى أن معظم المواد الأساسية يجري استيرادها بالدولار، مما سيزيد الضغط على الدولار، ويستنزف ما تبقى من احتياطات مصرف لبنان، التي تقدر بحوالي 7% فقط، أي ما يعادل مليارَي دولار. وأشار إلى أن المصرف قد يضطر إلى استخدام هذا الاحتياطي في الحالات الطارئة، ما لم تتدخل الجهات الدولية بتقديم مساعدات للحفاظ على استقرار العملة الوطنية.

وتابع حمود قائلاً: «اللبنانيون يعانون حالياً من أزمة اقتصادية خانقة، إضافة إلى أنهيار القطاع المصرفي، وتدهور قيمة العملة الوطنية»، محذراً من أن استمرار الحرب الإسرائيلية سيضع البلاد أمام أزمة حقيقية. كما شدد على أن جميع القطاعات في لبنان تعاني بالتوازي مع هروب المستثمرين إلى دول أكثر استقراراً، وخروج ما تبقى من الأموال بالدولار من المصارف. ولفت إلى أن استمرار الحرب وتوسع الحصار، ليشمل الجوانب البحرية والجوية والبرية، بالإضافة إلى تراجع تحويلات المغتربين، وغياب التعاملات بالعملات الأجنبية، سيؤدي إلى تسارع الانهيار الاقتصادي.

وفي سياق الحديث عن المخاطر الاقتصادية الإقليمية، أشار حمود إلى أن إنشاء الممر الهندي نحو البحر العربي، وصولاً إلى ميناء حيفا، يهدف إلى فرض سيطرة اقتصادية على الشرق الأوسط، مضيفاً أن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على العالم. وختم قائلاً إن الدولة اللبنانية فشلت منذ عام 2019 في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، ولم تتمكّن من إعادة هيكلة الودائع، أو تنفيذ إصلاحات اقتصادية للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي.

تعطّل طلبيات المصانع

وفي سياق متصل، أفادت الخبيرة الاقتصادية، محاسن الحلبي، بأن السفن لا تزال تصل إلى مرفأ بيروت حتى اللحظة، رغم خضوعها للتفتيش، مؤكدة أنه لم يصدر أي قرار دولي بفرض حصار اقتصادي على لبنان. وأوضحت أن عمليات الاستيراد والتصدير عبر البحر تسير بشكل جيد، في حين تواجه التجارة البرية صعوبات بسبب إغلاق معبر المصنع الحدودي. وأضافت الحلبي أن الأزمة الحالية في لبنان لا ترتبط فقط بإغلاق الحدود، بل تتفاقم نتيجة الأضرار التي لحقت بالمصانع، مما أدى إلى تعطّل تسليم الطلبيات. كما أشارت إلى أن الأضرار والخسائر في القطاعات المختلفة تُقدّر مبدئياً بنحو 10 مليارات دولار، حيث تتركز الخسائر الكبرى في القطاع الزراعي. تعطّل تسليم الطلبيات. كما أشارت إلى أن الأضرار والخسائر في القطاعات المختلفة تُقدّر مبدئياً بنحو 10 مليارات دولار، حيث تتركز الخسائر الكبرى في القطاع الزراعي.

ارتفاع أسعار المحروقات وضغوط معيشية

ارتفع، أول من أمس، سعر صفيحتي البنزين 95 و98 أوكتان 11 ألف ليرة، والمازوت 7 آلاف ليرة، وقارورة الغاز 42 ألفاً. وأصبح سعر البنزين 95 أوكتان مليوناً و460 ألف ليرة، وسعر البنزين 98 أوكتان مليوناً و500 ألف ليرة. وسعر المازوت مليوناً و342 ألف ليرة، أما سعر الغاز فوصل إلى 986 ألف ليرة. يبلغ سعر الدولار نحو 89 ألفاً و700 ليرة. حيث تشهد العملة استقراراً نسبياً، رغم الحرب المشتعلة بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله، ويواجه اللبنانيون، ولا سيما النازحين، ظروفاً معيشية قاسية، تزداد تعقيداً، وسط تصاعد أسعار العديد من السلع إلى مستويات قياسية. وكانت نائبة رئيس جمعية حماية المستهلك، ندى نعمة، قد لفتت، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إلى أن غياب الرقابة الرسمية في هذه الأزمة أدى إلى تفاقم الاحتكارات وانتشار السوق الموازية، مما يتيح المجال لما يعرف بـ«تجار الأزمات» للاستفادة من الأوضاع. وأوضحت أن هؤلاء التجار يستغلون الأزمة من خلال إخفاء البضائع ومنع عرضها، مستغلين حاجة الناس الملحّة لشراء حاجياتهم، حتى لو بأسعار مرتفعة. أضافت نعمة أنه مع بداية الأزمة،

مواطن يمشي بين الفاصل سوف دهره الاحتلال في مدينة البصة، جنوبي لبنان (عباس ضفيه/ فرانس برس)

مال وسياسة

يتعقد المشهد كثيراً في الشرق الأوسط، وسط الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل التي تدنو كثيراً، ورغم الحذر الذي تبديه الصين والولايات المتحدة حيال التصعيد، إلا أن كليتيهما تأملان أن تتعرض مصالح الطرف الآخر في المنطقة لضربات مؤثرة، ما يقوض نفوذه واقتصاده

نيران إسرائيل وإيران

مصالح أميركا والصين في مرمى الشظايا المتطايرة... أيّهما ستخرج بأمان؟

ميناء جزيرة خارج النفطي الإيراني، 12 مارس/آذار 2017 (الأناضول)

أمير حيدر

نفط وتجارة ونفوذ، ثالوث بالغ التأثير، يرى فيه كل من الولايات المتحدة والصين أن بإمكانه أن يوجه ضربة قوية لاقتصاد الطرف الآخر من خلال الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل التي تدنو كثيراً، والتي قد تكون ساحة خلفية لصراع أشد ضراوة بين بكين وواشنطن، على الرغم من الحذر الشديد والرغبة الشديدة من كلتيهما في ألا يطاول الضرر مصالحهما.

معضلة كبيرة تواجهها واشنطن وبكين على حد سواء، إذ يهدد الصراع الآخذ في الاتساع في المنطقة مصالح الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، وهو ما تراه بكين فرصة لتقويض النفوذ الأميركي في منطقة اتخذت فيها خطوات واسعة للتمدد عبر طريق الحرير وبناء علاقات واسعة مع كبار منتجي النفط وتعزيز حضورها التجاري، لكن الولايات المتحدة ترى في الجهة المقابلة أن ارتدادات الصراع تحمل أخطاراً للاقتصاد الصيني الطموح، إذ من شأن الحرب الواسعة أن تضر شرياناً حيوياً لإمدادات الطاقة، ما يرفع الكلف على المنتجين الصينيين ويقوض تنافسية سلعهم كثيراً، ما يزيد من وتيرة تباطؤ الاقتصاد، الأمر الذي يضر كثيراً الصين، وهو ما تصبو إليه أميركا وحلفاؤها في الغرب، على الرغم من أن ورقة النفط ذاتها هي ما تحلم لها واشنطن بحذر شديد، أملاً في ألا تتأثر بها وينعكس ذلك على مستويات الأسعار فيها ويعيد التضخم إلى دائرة الصعود. ويبدو أن كلا العملاقين الاقتصاديين أصبحا على يقين من وقوع ضرر لا محالة من جراء نشوب حرب إقليمية، لكن إدارة الضرر وتوجيهه إلى الآخر بأكبر قدر هما ما يشغلان كل طرف منهما.

في سبتمبر/ أيلول الماضي، ومع تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل، ساعدت الصين في تنظيم مهرجان سينمائي صيني لمدة خمسة أيام في العاصمة الإيرانية طهران. وجرى افتتاح المهرجان بفيلم ناجح للغاية هو «معركة بحيرة تشانغجين» الصادر أواخر سبتمبر/أيلول 2021. ويروي العمل ملحمة تاريخية وقعت احداثها في خمسينيات القرن الماضي، مع دخول القوات الأميركية إلى أراضي كوريا الشمالية، ليتدخل الجيش الصيني التطوعي والقوات السرية لإنقاذ كوريا الشمالية وطرد الولايات المتحدة، في معارك شرسة. ويظهر الزعيم السياسي والقائد العسكري الصيني، ماو تسي تونغ وهو يحث جنوده على «ضرب ضربة واحدة لتجنب مائة ضربة». وقد أبدى المدونون القوميون في الصين ارتياحهم لعرض الفيلم. وكتب كاتب يحظى بشهرة واسعة: «لا يمكن لإيران أن تجلس متكوفة الأيدي، حتى لو كانت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل».

تقويض المصالح الأميركية فرصة للصين

ترى الصين أن القوة الأميركية تتضاءل في الشرق الأوسط، وتستشعر الفرصة. لقد أقامت علاقات وثيقة مع إيران، ولكن أيضا مع المملكة العربية السعودية ومنافسي إيران الآخرين. تصف الصين استثماراتها الكبيرة في المنطقة كجزء من مبادرة الحزام والطريق المعروفة بطريق الحرير، وهي خطة تدشين البنية الأساسية العالمية التي تهدف إلى تعزيز التجارة والنفوذ الصينيين. ويساعد هذا النهج الصين سياسياً كقوة غير متدخلة. وهي حريصة على تعزيز هذه الصورة بين دول الجنوب العالمي، والتي تنظر إليها على أنها ثقل موازن لأميركا.

وللصين علاقات وطيدة مع إيران، كما لها علاقات كبيرة مع إسرائيل، لكن خلال الحرب المرتقبة فإن المصالح هي التي ستتحدث، وفق محللين. في العام الماضي، حصلت إيران على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون، وهو ناد أمني واقتصادي أوراسي تهيمن عليه الصين وروسيا. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، تم قبول إيران في مجموعة بريكس، وهي مجموعة أخرى تحاول الصين وروسيا رعايتها كمعقل للمشككين في الغرب، وفق تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية.

كما تستفيد الصين من إمدادات إيران الوفيرة من النفط. وحجم هذه التجارة من الصعب تحديده بسبب الإجراءات المعقدة التي تستخدمها الصين وإيران للتهرب من العقوبات الأميركية. لكن التقديرات تشير إلى أنها تتراوح بين 10% و15% من واردات الصين من النفط الخام. وهذا يمثل معظم صادرات إيران من الوقود.

أسعار النفط تعاود الارتفاع

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بعد تراجعها بأكثر من 4% في اليوم السابق، مع إعلان إسرائيل أنها ستتخذ قرارها الخاص بشأن كيفية مهاجمة إيران، مما أبقى احتمال استهداف البنية التحتية للطاقة قائما. وزاد خام برنت باتجاه 75 دولارا للبرميل، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط الأميركي من 71 دولارا. وكانت الأسعار انخفضت في الجلسة السابقة بعد تقرير أفاد بأن إسرائيل وافقت على تجنب استهداف المنشآت النفطية في ردها المخطط على طهران.

تعلن بواسطة «أسطول شبحي» من الناقلات القديمة التي عادة ما تغلق أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها عند التحميل في الموانئ الإيرانية لتجنب رصدها.

وفي الإطار، قدرت شركة فروتيكسا أناليتكس المتخصصة في تتبع الناقلات، أن الصين «حصلت على رقم قياسي بلغ 1,11 مليون برميل من الخام الإيراني يومياً مثل السعودية. ولكن الشحنات السعودية قد تنعطل في مضيق هرمز حال إغلاق إيران له، أو البحر الأحمر بسبب الهجمات الصاروخية من جانب الحوثيين على السفن. ويتم تصنيف جميع النفط الإيراني الذي يدخل الصين تقريباً على أن صدره ماليزيا أو دول شرق أوسطية أخرى، ويتم إعادة تسميته في عرض البحر، وهو ما يعني أن أي ضربة تستهدف الإنتاج أو التصدير، ستؤثر على الصين، والدول المستهلكة، نظراً لإمكانية ارتفاع الأسعار في السوق العالمية.

وتلجأ إيران منذ العقوبات الأميركية التي طاولت قطاع النفط، إلى التخزين العائم، وهو إبقاء النفط في السفن في عرض البحر حتى يصبح جاهزاً للتصدير، ويبدو أن إيران تتحوط من جراء إمكانية الهجوم على مثل هذه الأهداف، إذ أقام موقع تانكرز تراكرز المتخصص في متابعة شحنات النفط والسفن، بأن ناقلات النفط العملاقة التابعة لشركة ذا ناشيونال إيرانيان تانكرز كومباني الحكومية، غادرت أكبر موانئ البلاد النفطية في وقت سابق من الشهر الجاري.

النفط ورقة قوة وضعف

وباعتبارها أكبر مشتر للنفط الأجنبي في العالم، فإن الصين تشعر بالقلق بشأن التأثير المحتمل لحرب أوسع نطاقاً في الشرق الأوسط على تدفق وتكلفة الطاقة. وتبيع إيران نفطها بسعر رخيص، وقد تجبر ضربة إسرائيلية لمنشآت النفط الإيرانية الصين على الاعتماد بشكل أكبر على موردين آخرين أكثر تكلفة

> مخزونات دول وكالة الطاقة الدولية من النفط تجاوزت 1,2 مليار برميل

إمدادات الطاقة في الصين، مقارنة بـ 34% في أميركا. لكن حرباً كبيرة في الشرق الأوسط قد تهدد المصالح التجارية للصين في المنطقة. ولقد ضخت بكين مليارات الدولارات في مشاريع الطاقة والبنية الأساسية، وخاصة في دول الخليج مثل السعودية والإمارات. كما أن إسرائيل هي أيضا متلقية للاستثمار الصيني (على الرغم من دعم الصين طويل الأمد للقضية الفلسطينية). ورغم أن تقارير أميركية تطرقت خلال اليومين الماضيين، إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبلغ حليفه الأميركي جو بايدن أنه يعتزم ضرب الجيش الإيراني وليس البنية التحتية الإيرانية النووية والنفطية، إلا أن الكثير من الشكوك تحيط بما يصدر عن حكومة الاحتلال منذ اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ومن شأن توجيه ضربة إلى منشآت إنتاج النفط وتصديره أو حتى مصافي التكرير أن يوجه ضربة موجعة لإيران واقتصادها.

وتظهر بيانات شركة كبلر المتخصصة في تحليل أسواق النفط، أن متوسط صادرات إيران النفطية بلغ حوالي 1,6 مليون برميل يومياً هذا العام، ولكن شهر سبتمبر/ أيلول الماضي وحده شهد رقماً قياسياً رغم العقوبات الأميركية، حيث وصلت الصادرات إلى حوالي 1,88 مليون برميل يومياً، في وقت تقدر مؤسسة سيتي غروب المصرفية إنتاج إيران النفطي بنحو 3,4 ملايين برميل يومياً، وأكثر من 700 ألف برميل يومياً من المكثفات. وتقع المرافئ الرئيسية للتصدير في جزيرة خارج، ولاوان، وسيري، كما تلعب حقول «بارس الجنوبي» و«كارون الغربية» دوراً هاماً في إنتاج المكثفات والنفط. وحوالي 95% من صادرات النفط الإيرانية تصدر من ميناء خارج، و97% من هذه الشحنات تذهب إلى الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهو ما يعني أن أي ضربة تستهدف البنية التحتية النفطية الإيرانية بشكل مباشر، ستؤثر على الصين، والدول المستهلكة، نظراً لإمكانية ارتفاع الأسعار في السوق العالمية.

وتلجأ إيران منذ العقوبات الأميركية التي طاولت قطاع النفط، إلى التخزين العائم، وهو إبقاء النفط في السفن في عرض البحر حتى يصبح جاهزاً للتصدير، ويبدو أن إيران تتحوط من جراء إمكانية الهجوم على مثل هذه الأهداف، إذ أقام موقع تانكرز تراكرز المتخصص في متابعة شحنات النفط والسفن، بأن ناقلات النفط العملاقة التابعة لشركة ذا ناشيونال إيرانيان تانكرز كومباني الحكومية، غادرت أكبر موانئ البلاد النفطية في وقت سابق من الشهر الجاري.

روسيا تواجه مشكلة في إمدادات قطع غيار السيارات

موسكو ـ **رامي القليوبي**

نقلت صحيفة إزفيستيا الروسية في عددها الصادر أمس الأربعاء، عن رئيس الاتحاد الروسي لشركات تأمين السيارات، يفغيني أوفيمتسيف، قوله إن الموردين يواجهون مشكلات جديدة مع إيصال قطع غيار من أوروبا والصين إلى روسيا، إذ بات نحو 30% إلى 40% من الحاويات عالقة بسبب المشكلات مع المدفوعات وتحويل الأموال، مما يؤدي إلى تأخر الشحن وارتفاع أسعار قطع الغيار نفسها للمستهلك النهائي.

وأوضح أوفيمتسيف أنه سابقاً كانت عملية شحن قطع الغيار تستغرق ما بين 15 و30 يوماً حسب المنطقة، ولكن الوضع تغير منذ الصيف الماضي، إذ لم تعد تصل سوى 60% إلى 70% من الحاويات في الموعد المحدد، بينما تعلق النسبة المتبقية قبل النقل بسبب المشكلات مع المدفوعات. وفي حال عدم إتمام المعاملة، يتم وقف الشحنة وإعادة الحاوية بشكل كامل، مما يضطر للجوء إلى وسطاء جدد لتحويل الأموال وشحن البضاعة، مما يؤثر بدوره على أسعار قطع الغيار.

ورغم أن الوضع لم ينعكس بعد على أسعار قطع الغيار في دليل الأسعار ربع السنوي الأخير الصادر بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول الماضي، إلا أن البيانات الجديدة بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول المقبل قد تكون أكثر دقة. وقال أوفيمتسيف إنه في حال تغيرت الأسعار بالدليل الجديد، فهذا قد يدفع شركات التأمين إلى تعديل تعريفات وثائق التأمين الإلزامي للمسؤولية المدنية التي لم تزال مستقرة حتى الآن.

مصنع «موسكوفيتش» للسيارات في موسكو، 18 إبريل/نيسان 2024 (فرانس برس)

«إيرباص» لصناعة الطائرات تقلص 2500 وظيفة

مصنع «إيرباص» بالقرب من مدينة نانت غرب فرنسا، 29 فبراير/ شباط 2024 (فرانس برس)

قالت شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات، إنها تعتزم تقليص نحو 2500 وظيفة في وحدة الدفاع والفضاء لأنها تواجه «بيئة اقتصادية معقدة» وبخاصة في قطاع الأقمار الاصطناعية الذي يمني بخسائر.

وأوضحت الشركة، أمس الأربعاء، أنها تستهدف تنفيذ التقليص الذي يمثل 7% من قوتها العاملة في ثاني أكبر وحداتها بحلول منتصف عام 2026 بعد محادثات مع النقابات. وتنتج الشركة الأقمار الاصطناعية وطائرات النقل وتضطلع بقسط كبير في البرامج الأوروبية للصواريخ والطائرات المقاتلة والفضاء. وتضررت الشركة من تكاليف بقيمة 1,5 مليار يورو (1,63 مليار دولار) في أنظمة الفضاء في الأرباع السنوية القليلة الماضية، وفي مقدمتها مشروع وانسات المتقدم تكنولوجياً، ونتيجة التأخير في التسليم وارتفاع كلفة الدفاع. ويأتي تقليص الوظائف بعد مراجعة للكفاءة استمرت أكثر من عام في وحدة الدفاع والفضاء. تأتي هذه الخطوة من جانب «إيرباص» بعد أيام من إعلان منافستها اللدودة «بوينغ» الأميركية عن خطط لخفض ما يصل إلى 10% من قوتها العاملة، أو حوالي 17 ألف موظف، حيث يسعى رئيسها التنفيذي الجديد إلى إعادة بناء مالية الشركة وسط أزمة السلامة وإضراب عمال المصانع. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مايكل شولهورن، رئيس وحدة الدفاع والفضاء في «إيرباص»: «إن سياق العمل سريع التغير والصعب للغاية... يتطلب منا أن نصبح أسرع وأكثر رشاقة وأكثر قدرة على المنافسة».

(رويترز)

أسعار الغاز في أوروبا تتقلب وسط التوترات

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تذبذبت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، مع موازنة المتداولين بين الزيادة الأخيرة في الإمدادات المنقولة بحراً، مقابل مخاوف الصراع في الشرق الأوسط، وتأثيرها المحتمل على الأسواق. وتراجحت العقود المستقبلية المعيارية بين مكاسب وخسائر، أمس الأربعاء، بعد إغلاقها منخفضة بنسبة 1,4% في اليوم السابق. وأظهرت البيانات التي جمعتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن التدفقات من محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال في شمال غرب أوروبا ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ إبريل/ نيسان في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وتعرّضت أسعار الغاز للتقلب خلال الشهر الجاري، بسبب تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، مع مراقبة المتعاملين للتطورات في المنطقة. وقالت إسرائيل إنها ستتخذ قرارها الخاص بشأن كيفية مهاجمة إيران، مما يترك الاحتمالات مفتوحة لاستهداف البنية التحتية للطاقة، وذلك بعد أن ذكرت صحف أميركية، قبل أيام، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أبلغ حليفه الأميركي جو بايدن أنه يعتزم ضرب الجيش الإيراني، وليس البنية التحتية الإيرانية النووية والنفطية. بالنسبة لأسواق الغاز، من المحتمل أن يؤدي تصعيد الصراع إلى تأثر الدول المستوردة مثل مصر، مما يزيد من المنافسة العالمية على شحنات الوقود.

أما الخطر الرئيسي فهو إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي 20% من الشحنات العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير، أمس، إن «التوترات الجيوسياسية تكشف عن جوانب الضعف في نظام الطاقة العالمي». وفي حين أن أسعار الطاقة بعيدة كل البعد عن الذروة التي وصلت إليها خلال أزمة عام 2022، «لا يزال خطر تقلب الأسعار حاضراً بقوة». ومن المرجح تقلب الأسعار حول 40 يورو لكل ميغاواط في الساعة (وحدة قياس أوروبية) في الوقت الحالي، مدعومة بالطلب على الغاز الطبيعي المسال في آسيا، كما ذكرت مؤسسة «كومرتس بنك إيه جي» المصرفية في مذكرة هذا الأسبوع. ونجحت ارتفاعات الأسعار الأخيرة في جذب مزيد من الشحنات إلى القارة، وتحول مسار العديد من سفن الغاز الطبيعي المسال من آسيا إليها منذ بداية أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وتأتي التوترات في الشرق الأوسط في وقت تشير بعض توقعات الطقس إلى بداية باردة لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، مما قد يرفع الطلب على الغاز الطبيعي المسال ويدعم الأسعار. ورغم أن مواقع تخزين الغاز في أوروبا ممتلئة بنسبة 95%، وهي أعلى من المتوسطات الموسمية، فإن هذا المستوى يقل قليلاً عما كان عليه المخزون في الفترة نفسها من العام الماضي، وشهدت بعض البلدان سحباً صافياً من المخزون بكمية طفيفة مؤخراً، وسط موجة من البرد.

ناقلة غاز مسال لدى وصولها إلى ميناء موكران الألماني، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 (Getty)

الرؤية

صورة مختلفة للاقتصاد الأردني

جواد العناني

أصدر وفد صندوق النقد الدولي يوم العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2024 بياناً صحافياً على لسان رئيس الوفد يقيم فيه نتيجة المشاورات مع المسؤولين المعنيين في الأردن. وجاء الوفد ليجري هذه المشاورات وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي الموقعة عند تأسيسه عام 1944. وهذه مشاورات يجريها موظفو الصندوق مع الدول الأعضاء، فيه مرة كل سنة، حيث تجمع المعلومات والإحصاءات لتقييم مسيرة اقتصاد تلك الدولة التي يزورها الوفد.

أما الهدف الآخر للزيارة فهو من أجل إجراء المراجعة لتقييم استجابة الأردن لمتطلبات الصندوق التي وافق بموجبها المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم تسهيلات ائتمانية ممتدة يوم العاشر من شهر كانون الأول لهذا العام 2024، وتمتد إلى عام 2028، يتعهد الصندوق بموجبها بتقديم مساعدات مالية ميسرة للأردن بمقدار يصل إلى 1,2 مليار دولار على مدى أربع سنوات.

والأردن عادة ودائماً يستنفر الباحثين والفنيين من اقتصاديين وماليين يعملون لدى البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط من أجل الإجابة عن استفسارات بعثة الصندوق، والدفاع عن الإجراءات التي اتخذت. ومع أن مشاورات هذا العام شهدت بعض النقاشات الساخنة، لكن المعلومات التي وردت على لسان بعثة الصندوق من خلال البيان الصحافي لرئيس الوفد كانت إيجابية جداً.

وقد ورد في ذلك البيان أن الأردن سيحقق هذا العام، ووفق المعلومات المتاحة لأول عشرة أشهر، نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 2,3% مقابل نمو بلغ 2% خلال العام 2023، والذي تراجع فيه النمو عن العام 2022. ولذلك، يعكس معدل النمو البالغ 2,3% نمواً في دخل الفرد يقدر 1,3% عام 2024، و 0,37% عام 2023 والرقم نفسه للعام 2022. وبمعنى آخر، لم ينُمّ الارتفاع في معدل دخل الفرد الحقيقي إلا بحوالي 0,50% خلال السنوات الثلاث المنتهية بهذا العام الحالي.

أما معدل البطالة في الأردن بين القادرين على العمل والراغبين فيه فقد تراجع إلى 21,4% من 23% في نهاية العام الماضي. أما الإنتاجية، فإنها قابلة للتحسين ولكنها تقدمت في الأردن بنسبة 1,17% خلال العام 2021 عن العام الذي قبله، ولكن أقل من زيادتها عام 2020 والتي زادت بمقدار 1,8%. ومع أن هذه الإحصاءات في حاجة إلى تحديث، لكن هناك أمور خارجة عن الوضع في سوق العمل تجعل معدلات الإنتاجية قابلة للتحسين. وهذه القضية وحدها في حاجة إلى تمعن من قبل الإدارة الحكومية. ولتحسين الإنتاجية، لا بد من تحسين وسائل التدريب التي بدأت تنال الاهتمام بها من قبل قيادة الدولة. وكذلك تحسين مناخ العمل أمام المرأة، وإدخال بعض التكنولوجيا الحديثة على الإنتاج.

ويقول البيان الصحافي الصادر عن رئيس وفد الصندوق إنه بالرغم من ظروف الحرب السائدة في المنطقة والتي تزداد اتساعاً وعمقاً، وبالرغم من انحصار المساعدات التي يحتاج إليها الأردن مقابل أعداد اللاجئين الذين يستضيفهم، أبدى الاقتصاد مرونة عالية وإصراراً على الإصلاح الاقتصادي يستحقان التقدير من صندوق النقد الدولي.

والحكومة الجديدة برئاسة د. جعفر حسّان الذي سبق أن عمل وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء ومديراً لمكتب الملك عبد الله الثاني لعدد من السنوات يتفهم التحديات التي يواجهها الأردن، والمصائد الاقتصادية فيه. البعض قد يسميها مصائد (Traps) وأنا أفضل أن أسميها معضلات أو Paradoxes ، فالأردن من ناحية يريد الحفاظ على استقرار الدينار الأردني، فيلجأ إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة بثلاث نقاط مئوية عن الفائدة الأساسية على الدولار. وقد نجحت سياسة التشدد النقدي في إبقاء العملة الأردنية (الدينار) مستقراً خاصة حيال الدولار. وفي المقابل، قد أوقع هذا التشدد الكثير من المؤسسات والأفراد الأردنيين في مشكلات نقدية مكلفة جعلت أسعار الأسهم متدنية قياساً للمردود، ولم تفسح فرص الاستثمار أمام ارتفاع كلف الاقتراض وكلف الترخيص والرسوم الحكومية وتعددها، هذا عدا عن الإجراءات التحفظية التي تتخذها بعض الدول المجاورة حيال السلع والخدمات الأردنية المصدرة إليها.

وقد جرب الأردن أن يخرج من هذه المعضلة عن طريق تخفيف بعض الضرائب لكي يسهل الحياة أمام المواطن. فقام عام 2023 بتخفيض الجمارك على السيارات الكهربائية، فتسارع الناس إلى شرائها بأعداد كبيرة قللت من دخل الحكومة. ولذلك تحمّلت الحكومة السابقة برئاسة الدكتور بشر الخصاونة مسؤولية رفع الجمارك على السيارات الكهربائية، في الوقت الذي رفعت فيه سعر الكهرباء، ما يجعل هذه السيارات أكثر كلفة جارية.

ورفعت حكومة الخصاونة أيضاً أسعار السجائر وبدائلها مثل السجائر الإلكترونية والتمباك المستخدم في الأراجيل. وهنا ظهرت معضلة أخرى أمام الحكومة وهي أن ما تجنيه من ضرائب ورسوم خاصة على المشتقات النفطية والسجائر والمشروبات الغازية يبلغ حوالي 3,5 مليارات دينار أردني، أو ما يقارب من 40% من دخلها الضريبي. وهذه نسبة مرتفعة بكل المقاييس لأن مثل هذا الرقم يجعل الحكومة صاحبة مصلحة في زيادة الإنفاق على البنزين والديزل والسجائر والمشروبات والعصائر غير الكحولية، والتي يعزى إليها ارتفاع نسب أمراض السرطان والزهايمر والرئة والجهاز الهضمي.

وعليه، فإن الحرب على غزة والضفة الغربية المحتلة ولبنان قد كشف الغطاء عن الهشاشة في مصادر الدخل الحكومية. ويقول بعض المعلقين إن الاحتجاجات التي يعلنها تجار السجائر والمشروبات الغازية وتجار السيارات خاصة في المناطق الحرة ستكون مؤقتة، وسوف يقبلون بالأمر الواقع في نهاية المطاف. وكذلك، سوف يعود المستهلك الأردني إلى أنماطه الاستهلاكية المعتادة. قد يكون في هذا الرأي صوابية معقولة، ولكن رفع أسعار سيارات الكهرباء، وسعر الكهرباء، قد يدفع كثيراً من الناس إلى صيانة سياراتهم إلى أكثر مدى ممكن، أو شراء سيارات مستخدمة لأنهم لا يقدرون على تحمل كلف الاقتراض من البنوك. كل هذا الكلام منطقي، ولكنه يبقى خاضعاً لمخرجات السوق التي ستدعم هذا الرأي أو نقيضه. وفي ضوء كل هذه الحقائق، قد قررت بعثة صندوق النقد الدولي أن توصي بتقديم القسط المستحق للأردن من الوسيلة المالية الممتدة بمقدار 131 مليون دولار، أو حوالي 97 مليون وحدة حقوق سحب خاص. وهو ليس بالمبلغ الكبير.